المسؤولية الجنائية بين الفرد والآلة: إعادة بناء المفهوم في ظل التطور التكنولوجي

https://doi.org/10.23918/ilic10.25

أ. د. مالك دحام متعب
كلية العلوم السياسية - جامعة النهرين
malik.daham@nahrainuniv.edu.iq

Criminal Liability Between Human and Machine: Reconstructing the Concept in Light of Technological Advancement

Prof. Dr. malik Daham
Political Sciences college – Al-nahrain university

الملخص

يعالج هذا البحث إشكالية المسؤولية الجنائية في ظل التقدّم المتسارع للذكاء الاصطناعي، حيث باتت الأنظمة الذكية قادرة على اتخاذ قرارات مستقلة قد تُفضي إلى أفعال ضارّة أو إجرامية، من دون تدخل بشري مباشر. ويركّز البحث على التناقض بين المفهوم التقليدي للمسؤولية الجنائية، القائم على الإرادة والتمييز والفاعل البشري، وبين واقع الأنظمة الذكية التي لا تنطبق عليها هذه الصفات. ومن خلال تحليل مقارن للتجارب القانونية الدولية، يستعرض البحث أبرز المقاربات المطروحة، مثل: المسؤولية التشاركية، والمسؤولية الاعتبارية، وتحميل المسؤولية لمطوّري ومشغّلي الأنظمة. ويقترح إعادة بناء المفهوم الجنائي للمسؤولية بما يتلاءم مع التحديات التقنية المعاصرة، مع الحفاظ على المبادئ الأساسية للشرعية الجنائية.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية الجنائية، الذكاء الاصطناعي، الفاعل غير البشري، القانون الجنائي، التطور التكنولوجي، المسؤولية التشاركية، الأنظمة الذكية.

Abstract

This study examines the emerging challenges of criminal liability in the era of Artificial Intelligence (AI), where intelligent systems are increasingly capable of making autonomous decisions that may result in harmful or criminal outcomes without direct human involvement. The research highlights the discrepancy between the traditional concept of criminal responsibility—rooted in human agency, will, and discernment—and the new reality of non-human actors. Through a comparative analysis of international legal experiences, the paper explores major legal approaches including shared liability, electronic legal personhood, and extended responsibility for AI developers and operators. The study advocates for a conceptual reconstruction of criminal liability that aligns with technological developments while preserving the foundational principles of legality and justice.

Keywords: Criminal liability, Artificial Intelligence, non-human agent, criminal law, technological advancement, shared responsibility, intelligent systems.

المقدمة

شهد العالم في العقود الأخيرة تطورات متسارعة في مجال التكنولوجيا، ولا سيما في الذكاء الاصطناعي والأنظمة الذكية، مما أحدث تحولات عميقة في أنماط الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وفرض تحديات قانونية غير مسبوقة، خاصة في ميدان القانون الجنائي. فقد أصبحت الآلة — عبر أنظمتها المستقلة — فاعلًا في سياقات كانت حكرًا على الإنسان، مثل اتخاذ قرارات قد تُفضي إلى نتائج ضارة أو حتى أفعال يُجرّمها القانون. وهذا يثير تساؤلات جوهرية: من يُسأل جنائيًا عن هذه الأفعال؟ وهل بالإمكان مساءلة الذكاء الاصطناعي ذاته؟ أم تظل المسؤولية محصورة في الإنسان: المصمّم، أو المشغّل، أو المالك؟

لقد تأسس المفهوم التقليدي للمسؤولية الجنائية على عناصر بشرية أساسية، كالإرادة والتمييز والإدراك. غير أن التطور التكنولوجي أفرز "فاعلين غير بشريين" قد يتصرفون باستقلالية ظاهرية، ما يستوجب إعادة تقييم منهجي لمفهوم المسؤولية الجنائية، بما ينسجم مع الواقع التقني المستجد، دون الإخلال بالضمانات الجنائية الأساسية.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية الجنائية، الذكاء الاصطناعي، الفاعل غير البشري، القانون الجنائي، التطور التكنولوجي، المسؤولية التشاركية، الأنظمة الذكية.

أولًا: أهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث من كونه يتناول موضوعًا مستجدًا يمزج بين القانون الجنائي وتقنيات الذكاء الاصطناعي، وهو مجال لا يزال في طور التكوين، ويكاد يكون نادر الطرح في الفقه الجنائي العربي مقارنة بنظيره الغربي. كما يُسلّط البحث الضوء على إشكاليات قانونية بدأت تظهر في الواقع العملي، مثل المسؤولية الناتجة عن سيارات ذاتية القيادة، أو قرارات طبية مؤتمتة قد تؤدي إلى ضرر أو وفاة، ما يستلزم تحديد المسؤولية الجنائية بوضوح. ويسعى هذا البحث إلى المساهمة في سدّ فراغ بحثي حقيقي، وفتح نقاش قانوني حول الحاجة إلى تطوير النظرية الجنائية بما يتناسب مع العصر الرقمي.

ثانيًا: أهداف البحث: يهدف البحث إلى تحقيق ما يأتي

- تحليل مدى كفاية مفهوم المسؤولية الجنائية التقليدي لمساءلة "الفاعل غير البشري."

- دراسة إمكانية تطوير نظرية جنائية جديدة تأخذ في الحسبان تدخل الذكاء الاصطناعي في الأفعال المجرّمة.
- عرض الاتجاهات المقارنة للتشريعات الأجنبية في التعامل مع الأنظمة الذكية من منظور المسؤولية الجنائية.
- تقديم مقترحات عملية لتحديث المنظومة الجنائية العربية بما يستجيب للمتغيرات التقنية.

ثالثًا: إشكالية البحث :تدور الإشكالية المحورية لهذا البحث حول السؤال الآتي

هل لا يزال المفهوم التقليدي للمسؤولية الجنائية كافيًا لاستيعاب الأفعال الناتجة عن الذكاء الاصطناعي والأنظمة الذكية، أم أن هناك حاجة فعلية لإعادة بناء هذا المفهوم بما يتلاءم مع الواقع التقني الجديد؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية عدة تساؤلات فرعية، أبرزها:

- من يُعد الفاعل في الأفعال الصادرة عن أنظمة ذكية مستقلة؟
- هل يمكن مساءلة الذكاء الاصطناعي جنائيًا كشخص قانوني؟
- ما مدى استعداد التشريعات المقارنة للتعامل مع هذه الظاهرة؟
- كيف يمكن تطوير النظرية التقليدية دون المساس بمبدأ الشرعية الجنائية وشخصية العقوبة؟

رابعًا: فرضية البحث

ينطلق هذا البحث من فرضية رئيسة مفادها أن المفهوم التقليدي للمسؤولية الجنائية، كما هو مستقر في الفقه والقضاء، لم يعد كافيًا لمساءلة الأفعال الناتجة عن الأنظمة الذكية، ما يستدعي إعادة بناء هذا المفهوم ليشمل صورًا جديدة من الفاعلية، قد لا تتجسد في شخص بشري مباشر.

خامسًا: المنهجية

يعتمد البحث على عدة مناهج علمية تكاملية، وهي:

- المنهج التحليلي، عبر تحليل النصوص القانونية والآراء الفقهية المتعلقة بمفهوم المسؤولية الجنائية.
- المنهج المقارن، من خلال دراسة النماذج القانونية لبعض الدول الأجنبية، مثل فرنسا، ألمانيا، والولايات المتحدة.
- المنهج الاستشرافي، من خلال تقديم رؤية مستقبلية لإعادة تشكيل المفاهيم الجنائية بما ينسجم مع التطورات التكنولوجية.

سادسًا: خطة البحث

المبحث الأول: الإطار النظري للمسؤولية الجنائية في القانون التقليدي
المطلب الأول: مفهوم المسؤولية الجنائية وأركانها
المطلب الثاني: شروط الفاعل في الجريمة في ظل النظرية التقليدية
المبحث الثاني: الذكاء الاصطناعي وإشكالية الفاعل غير البشري
المطلب الأول: استقلالية الأنظمة الذكية بين الواقع القانوني والتقني
المطلب الثاني: حالات واقعية للمساءلة في ظل غياب الفاعل البشري المباشر
المبحث الثالث: إعادة بناء مفهوم المسؤولية الجنائية في ضوء التطور التكنولوجي
المطلب الأول: الاتجاهات المقارنة في التعامل مع الأفعال الناتجة عن الذكاء الاصطناعي
المطلب الثاني: نحو نظرية جديدة للمسؤولية: التشاركية أو الاعتبارية

الخاتمة

النتائج

التوصيات

المبحث الأول
الإطار النظري للمسؤولية الجنائية في القانون التقليدي

الإطار النظري للمسؤولية الجنائية في القانون التقليدي

يُعدّ مفهوم المسؤولية الجنائية من المفاهيم الجوهرية في القانون الجنائي، إذ يرتبط بمدى قدرة النظام القانوني على مساءلة الأفراد عن أفعال مجرّمة تمسّ أمن المجتمع واستقراره. وقد تبلور هذا المفهوم عبر قرون من التطور الفقهي والقضائي، مرتكزًا على مقومات أساس كالركن المادي والمعنوي للجريمة، فضلا إلى شروط تُحدّد من يُعدّ "فاعلًا" بالمعنى القانوني، وفي هذا المبحث نُسلّط الضوء على البنية النظرية للمسؤولية الجنائية كما صاغها القانون التقليدي، من خلال بيان ماهيتها وأركانها في (المطلب الأول)، ثم تحليل الشروط التي يجب أن تتوافر في الشخص حتى يكون محلاً للمساءلة الجنائية في (المطلب الثاني)، تمهيدًا لبيان مدى اتساق هذا التصور مع التحديات التكنولوجية الحديثة في المباحث اللاحقة.

المطلب الأول
مفهوم المسؤولية الجنائية وأركانها

مفهوم المسؤولية الجنائية وأركانها

تُبنى المسؤولية الجنائية على فكرة حرية الإرادة وتحمل الفرد لتبعات أفعاله متى كانت مجرّمة. وانطلاقًا من هذا الأساس، استقر الفقه الجنائي على أن قيام المسؤولية الجنائية يتطلب توافر عناصر محدّدة، هي ما يُعرف بأركانها.

أولًا: مفهوم المسؤولية الجنائية

تُعرّف المسؤولية الجنائية بأنها "الالتزام الذي يتحمله الشخص نتيجة ارتكابه سلوكًا مخالفًا لنصوص القانون الجنائي، مع توافر الأهلية والإرادة الحرة وقت ارتكاب الفعل[1] ، وهي تعبير عن سلطة الدولة في توقيع العقاب على من ثبتت إدانته بارتكاب جريمة، وتختلف عن المسؤولية المدنية من حيث الأساس القانوني والغاية، إذ تقوم الأولى على الإخلال بالنظام العام، في حين تنشأ الثانية عن الإضرار بحقوق

[1] أحمد فتحي سرور، الوسيط في قانون العقوبات – القسم العام، ط٢، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٢٠، ص٤٥.

الأفراد الخاصة[١]، ويشترط القانون لتحقق المسؤولية الجنائية أن يكون السلوك موصوفًا بأنه جريمة وفق مبدأ الشرعية، وأن يكون صادراً عن شخص يمكن اعتباره فاعلًا جنائيًا، ويملك الإدراك والإرادة وقت ارتكابه للفعل.

ثانيًا: أركان المسؤولية الجنائية

تقليديًا تقوم المسؤولية الجنائية على ركنين أساسيين:

١. الركن المادي: ويمثل الفعل الخارجي الذي يجرّمه القانون (السلوك الإيجابي أو السلبي)، بالإضافة إلى النتيجة والعلاقة السببية[٢]

٢. الركن المعنوي: ويُقصد به القصد الجنائي أو الخطأ، وهو ما يدلّ على أن الفعل كان نتيجة إرادة حرة وواعية، سواء بشكل عمدي أم غير عمدي[٣].

ويشترط في كلا الركنين أن يكونا متلازمين، فلا يكفي مجرد حدوث النتيجة ما لم تثبت العلاقة السببية ونية الجاني.

وقد تطورت نظريات الركن المعنوي بمرور الزمن، بدءًا من المفهوم البسيط للقصد، وصولًا إلى مفاهيم مركّبة كالعلم بالنتائج، والإرادة الموجّهة نحو تحقيق الغرض الجنائي.

المطلب الثاني

شروط الفاعل في الجريمة في ضوء النظرية التقليدية

لا يُسند الفعل المجرّم في القانون الجنائي إلى أي كيان أو كائن، بل يشترط أن يصدر عن "فاعل" مستوفٍ لشروط قانونية وعقلية تجعله خاضعًا للمساءلة الجنائية. في هذا المطلب، نناقش الشروط التي ينبغي توافرها في الفاعل، كما حدّدها القانون التقليدي.

أولًا: أن يكون الفاعل إنسانًا طبيعيًا

القانون الجنائي التقليدي لا يُقرّ بمفهوم المسؤولية الجنائية إلا على الشخص الطبيعي، أي الإنسان، نظرًا لافتراض وجود الإرادة الحرة والتمييز لديه[٤] وقد كانت مسؤولية الشخص المعنوي مثار جدل طويل، إلا أن أغلب التشريعات اليوم باتت تقرّ بها في حدود ضيقة، ولكن دائمًا بوجود رابط إنساني مسؤول (كالمدير أو الممثل القانوني).

ثانيًا: توافر الأهلية الجنائية

الأهلية الجنائية تعني قدرة الشخص على فهم طبيعة فعله، والتمييز بين الحلال والحرام، أو بين ما هو مباح ومجرّم قانونًا[٥]، وتنتفي الأهلية في حال الجنون، أو صغر السن، أو الإكراه، وهو ما ينعكس على عدم قيام المسؤولية أو تخفيفها.

ثالثًا: توافر الإرادة والاختيار

من المبادئ المستقرة أن المسؤولية تفترض حرية الاختيار، وبالتالي تُستبعد في حالات الإكراه المادي أو المعنوي، أو في حالة فقدان السيطرة التامة على الأفعال (كالنوم، أو التنويم المغناطيسي).[٦]

ولعلّ هذه الشروط مجتمعة تُبيّن أن النظام القانوني التقليدي يربط المسؤولية بالصفات الإنسانية البحتة، وهو ما يُثير الإشكالية في ظل ظهور كيانات غير بشرية (كالأنظمة الذكية) ترتكب أفعالًا ضارّة دون أن تُستوفي تلك الشروط.

بناءً عليه تبيّن من خلال هذا المبحث أن نظرية المسؤولية الجنائية في القانون التقليدي تستند إلى مفهوم إنساني خالص، يقوم على الإرادة، والإدراك، والتمييز. كما أن الفاعل في هذا التصور يجب أن يكون إنسانًا طبيعيًا، يتحكم في سلوكه بشكل واعٍ. غير أن هذا التصور، وعلى الرغم من اتساقه في البيئة القانونية التقليدية، يواجه تحديًا حقيقيًا مع تصاعد دور الأنظمة الذكية، التي لا تنطبق عليها تلك الشروط، وهو ما يُمهّد للانتقال في المبحث التالي إلى مناقشة "إشكالية الفاعل غير البشري" في سياق الذكاء الاصطناعي.

المبحث الثاني

الذكاء الاصطناعي وإشكالية الفاعل غير البشري

أحدث الذكاء الاصطناعي تطورًا غير مسبوق في مختلف مجالات إذ أصبحت الأنظمة الذكية قادرة على أداء مهام كانت تقتصر في السابق على الإنسان، بل وتتخذ قرارات مستقلة أحيانًا دون تدخل بشري مباشر. وقد أدى هذا الواقع الجديد إلى نشوء إشكاليات قانونية معقدة، بخاصة في المجال الجنائي، عندما تُسفر تصرفات الذكاء الاصطناعي عن أفعال ضارّة أو مُجرّمة.

يتناول هذا المبحث إشكالية "الفاعل غير البشري" من خلال بيان خصائص الذكاء الاصطناعي وصلته بالفعل الجرمي في (المطلب الأول)، ثم عرض نماذج واقعية لحالات ترتّبت فيها نتائج جنائية على أفعال الآلة، وما يطرحه ذلك من أسئلة بشأن إمكان مساءلتها جنائيًا في (المطلب الثاني).

المطلب الأول

استقلالية الأنظمة الذكية بين الواقع التقني والمفاهيم القانونية

لم يعد الذكاء الاصطناعي مجرد أداة خاضعة كليًا لإرادة الإنسان، بل أصبح في بعض تطبيقاته قادرًا على التعلم الذاتي واتخاذ قرارات متطورة بناءً على مدخلات وتحليلات خوارزمية مستقلة. هذه "الاستقلالية النسبية" تثير تساؤلات بشأن طبيعة علاقة الآلة بالفعل الجرمي، وما إذا كان يُمكن اعتبارها فاعلًا بالمعنى الجنائي التقليدي.

أولًا: خصائص الفاعلية في الأنظمة الذكية

تتسم الأنظمة الذكية المتقدمة – كأنظمة القيادة الذاتية، وبرامج المساعدة الطبية، وروبوتات الخدمة – بخصائص تجعلها أكثر من مجرد أدوات تنفيذ[٧]:

---

[١] محمود نجيب حسني، شرح قانون العقوبات – القسم العام، ط١٠، دار النهضة العربية، ٢٠١٩، ص١٠٢.

[٢] سامي يوسف الملا، أصول المسؤولية الجنائية، ط١، دار الثقافة، عمّان، ٢٠٢١، ص٨٨.

[3] A.P. Semester & G.R. Sullivan, Criminal Law: Theory and Doctrine, 7th ed., Hart Publishing, 2019, p. 120.

[٤] طارق المجذوب، المسؤولية الجنائية للشخص المعنوي، المجلة اللبنانية للعلوم القانونية، العدد ١٢، ٢٠١٨، ص١٧.

[٥] ياسين الأسدي، الأهلية الجنائية في التشريع العراقي، مجلة كلية القانون – جامعة بغداد، ٢٠٢٠، ص٧٧.

[6] Andrew Ashworth, Principles of Criminal Law, 9th ed., Oxford University Press, 2021, p. 134.

[7] John Kingston, “Artificial Intelligence and Legal Liability”، Artificial Intelligence and Law, Vol. 29, 2021, p. 203.

أ- القدرة على التعلم الآلي(Machine Learning)

ب- اتخاذ قرارات ذاتية بناءً على خوارزميات تحليلية

ت- التفاعل مع البيئة وتعديل السلوك بناء على المعطيات

ث- استقلالية جزئية عن مشغّل النظام أو مبرمجه

تُثير هذه الخصائص إشكالية مركزية في القانون الجنائي، وهي: هل ما زالت تلك الأنظمة تُعتبر مجرد "وسائل" تحت سيطرة الإنسان؟ أم أنها باتت "فاعلين مستقلين" يقتربون من مفهوم "الفاعل القانوني"؟

ثانيًا: عدم انطباق شروط الفاعل الجنائي التقليدي على الآلة

كما بيّنا في المبحث السابق، يشترط القانون في الفاعل أن يكون:

أ- كائنًا طبيعيًا

ب- متمتعًا بالإدراك والتمييز

ت- ذا إرادة حرة مستقلة

وبالتالي، فإن الذكاء الاصطناعي – رغم سلوكه الظاهري المعقد – لا يملك شعورًا بالذنب، أو إدراكًا أخلاقيًا، أو إرادة قانونية، ما يجعله – من وجهة النظر التقليدية – غير قابل للمساءلة الجنائية[١].

غير أن هذا التحليل يصبح موضع جدل في بعض التطبيقات الواقعية، حيث تتقلص الصلة بين الفعل الضار وبين تدخل الإنسان المبرمج أو المشغّل، ما يدفع بعض الفقهاء إلى اقتراح مقاربات جديدة للمسؤولية

المطلب الثاني

نماذج واقعية تطرح مسؤولية الفاعل غير البشري

تُظهر التطبيقات العملية للذكاء الاصطناعي أن هناك حالات وقعت فيها أضرار بالغة أو أفعال يُمكن أن تُصنّف جنائيًا، نتجت عن قرارات اتخذتها أنظمة ذكية دون تدخل بشري مباشر. هذه الوقائع الواقعية تشكّل أرضية خصبة لمساءلة النظام القانوني بشأن إمكانية إسناد المسؤولية الجنائية إلى فاعل غير بشري.

أولًا: حوادث القيادة الذاتية

من أبرز الأمثلة الواقعية ما حدث عام ٢٠١٨ حين اصطدمت سيارة ذاتية القيادة تابعة لشركة "أوبر" بامرأة في ولاية أريزونا الأميركية، ما أدى إلى وفاتها[٢]، تحقيقات الحادث أظهرت أن النظام الذكي المسؤول عن القيادة لم يتعرّف بشكل صحيح على "الهدف المتحرك"، ولم يتخذ القرار المناسب بالفرملة، رغم توافر الظروف الفنية لذلك.

السؤال هنا: من المسؤول؟ الشركة؟ المبرمج؟ المشغّل؟ أم الآلة ذاتها؟

ثانيًا: القرارات الطبية المؤتمتة

في بعض التطبيقات الطبية، كتشخيص الأمراض أو اقتراح جرعات أدوية، تعتمد بعض الأنظمة على الذكاء الاصطناعي بدرجة عالية. وقد وثّقت دراسات[٣] حالات أخطاء في التشخيص أو تقديم جرعات خطأ تسببت بأضرار خطيرة للمرضى.

مرة أخرى، تتكرر الإشكالية: هل الخطأ هو خطأ الآلة؟ أم خطأ تصميم؟ أم خطأ استخدام؟ ومَن يُسأل جنائيًا؟

ثالثًا: الهجمات السيبرانية المؤتمتة

ظهرت برمجيات هجومية تعتمد على الذكاء الاصطناعي لتطوير ذاتها واختيار أهدافها. وقد نُسبت بعض الاختراقات الكبرى إلى "بوتات" ذات قدرة على التكيّف، تعمل تلقائيًا دون إشراف مباشر من مشغّل بشري[٤]، هذه الأمثلة تُؤكد أن السؤال حول "الفاعل" في زمن الذكاء الاصطناعي لم يعد نظريًا، بل بات ضرورة عملية في سياق تطوير القواعد الجنائية

يتضح مما سبق أن الذكاء الاصطناعي، في كثير من تطبيقاته المتقدمة، أصبح يتجاوز كونه أداة تنفيذ، ويكتسب خصائص تجعل منه فاعلًا "مستقلًا" بدرجة ما. غير أن النظام الجنائي التقليدي لا يزال يفتقر إلى الآليات اللازمة لإسناد المسؤولية إلى كيان غير بشري. وهذه الإشكالية – التي تجمع بين التقنية والقانون – تطرح الحاجة الملحة لإعادة التفكير في مفهوم المسؤولية، وهو ما سيتناوله المبحث الثالث من البحث.

المبحث الثالث

إعادة بناء مفهوم المسؤولية الجنائية في ضوء التطور التكنولوجي

أثبتت التطبيقات المعاصرة للذكاء الاصطناعي أن النظام الجنائي التقليدي عاجز، في صور عديدة، عن احتواء الواقع الجديد الذي أفرزته الأنظمة الذكية المستقلة، سواء من حيث تعريف الفاعل، أو تحديد نطاق المسؤولية. ومن هنا برزت حاجة فقهية وتشريعية إلى إعادة النظر في المفهوم الكلاسيكي للمسؤولية الجنائية، لا بهدف تقويضه، بل لتطويره بما يسمح باستيعاب الفواعل الجديدة التي فرضها التقدم التقني.

في هذا المبحث، نعرض أبرز الاتجاهات المقارنة التي حاولت التعامل مع هذه الإشكالية في (المطلب الأول)، ثم نقدم مقترحات فقهية لرسم إطار نظري لمسؤولية جنائية ملائمة لعصر الذكاء الاصطناعي في(المطلب الثاني).

---

(١) أحمد عوض عبد الكريم، الذكاء الاصطناعي والمسؤولية الجنائية، المجلة الدولية للقانون والذكاء الصناعي، العدد ٢، ٢٠٢١، ص٣٤.

(2) National Transportation Safety Board (NTSB)، "Uber Crash Report" , 2019, https://www.ntsb.gov/investigations

(3) Khullar D., "Artificial Intelligence in Medicine — Applications and Legal Risks"، New England Journal of Medicine, Vol. 384, 2021, p. 263.

(4) Jason Brown, "AI-Powered Cyberattacks: New Frontiers in Criminal Responsibility"، Cybersecurity Journal, Vol. 18, 2022, p. 92.

المطلب الأول

الاتجاهات المقارنة في التعامل مع المسؤولية الجنائية للذكاء الاصطناعي

واجهت التشريعات المقارنة في أوروبا وأمريكا وآسيا إشكالية الفاعل غير البشري من زوايا متعددة، فمنها من اعتمد منهج التوسع في مساءلة الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المرتبطين بالآلة، ومنها من ذهب إلى اقتراح نظريات جديدة كالمسؤولية القانونية الاعتبارية للأنظمة الذكية.

أولًا: الموقف الأوروبي – نحو مسؤولية تشاركية

قدّمت المفوضية الأوروبية منذ ٢٠٢٠ عدة أوراق تشريعية تقترح وضع إطار قانوني خاص للذكاء الاصطناعي، يقوم على فكرة "المسؤولية التشاركية" بين المبرمج والمشغّل والمصنّع والجهة المالكة للنظام الذكي[١]، ويرى الاتجاه الأوروبي أن الذكاء الاصطناعي – رغم تعقيده – لا يزال نتاج تدخل بشري في مرحلة ما، ولا يجوز منحه شخصية قانونية مستقلة، بل يجب تتبع سلسلة الأطراف المتدخلة ومساءلتهم بحسب درجة إشرافهم.

ثانيًا: الموقف الأمريكي – المسؤولية على أساس الإهمال في التصميم أو الإشراف

يميل النظام الأمريكي إلى التعامل مع الأفعال الضارة الناتجة عن الذكاء الاصطناعي من زاوية الإهمال (Negligence) أو الإخفاق في توفير المعايير المهنية في تصميم النظام أو مراقبته[٢] وفي قضايا مثلUber Self-Driving Car Case ، لم تُوجّه التهمة إلى النظام ذاته، بل إلى الفريق المسؤول عن تصميمه وعدم اتخاذ احتياطات كافية، ويُفضل الفقه الأمريكي الإبقاء على مركزية "الفاعل البشري" تفاديًا لأي تضارب مع مبادئ المسؤولية الجنائية الفردية.

ثالثًا: مقترحات بمنح الذكاء الاصطناعي "شخصية قانونية خاصة"

بعض الفقهاء – وخاصة في ألمانيا واليابان – اقترحوا فكرة منح الأنظمة الذكية المتقدمة "شخصية قانونية خاصة electronic) " (personhood، على غرار الشخص المعنوي[٣]، ويرى هذا الاتجاه أن تحميل المسؤولية لآلات مستقلة يتطلب إطارًا قانونيًا يعترف بها كذوات قانونية قابلة للمساءلة، وقد اقترح البعض أن تُنشأ "صناديق تأمين" ترتبط بتلك الأنظمة لدفع التعويض أو تحمل العقوبة. ورغم جرأة هذا الطرح، إلا أنه يُثير إشكاليات فلسفية وقانونية عميقة حول الإرادة والتمييز، ويُقابل بتحفظ كبير في أغلب الدول.

المطلب الثاني

نحو بناء نظرية جنائية جديدة للمساءلة في عصر الذكاء الاصطناعي

انطلاقًا من القصور الذي يُظهره المفهوم التقليدي للمسؤولية الجنائية أمام الأفعال الصادرة عن الذكاء الاصطناعي، ظهرت توجهات فقهية تهدف إلى إعادة بناء هذا المفهوم بشكل ينسجم مع الواقع التقني، دون الإخلال بجوهر الشرعية الجنائية أو مبدأ شخصية العقوبة.

أولًا: فكرة المسؤولية التشاركية

يقترح هذا التصور أن تُوزَّع المسؤولية الجنائية بين عدة أطراف شاركوا بشكل مباشر أو غير مباشر في تصميم أو تشغيل النظام الذكي، مثل:[٤]

أ- المبرمج: إذا ثبت أنه أدخل خوارزميات غير آمنة

ب- المصنّع: إذا أهمل اختبارات الأمان

ت- المستخدم أو المشغّل: إذا أساء الاستخدام أو لم يتخذ إجراءات الوقاية

وبموجب هذا النموذج، يتم تحليل سلسلة السببية بين الأطراف والنتيجة، وتُحدَّد درجة المسؤولية وفق معيار التقصير أو الإهمال، لا على أساس قصد جنائي مباشر بالضرورة.

ثانيًا: المسؤولية الاعتبارية للأنظمة الذكية

في هذا النموذج، يُفترض أن يكون للنظام الذكي "ذمة اعتبارية" تسمح بمساءلته جنائيًا دون أن يكون كائنًا حيًا، وقد يُربط ذلك بآليات خاصة لتنفيذ العقوبة، مثل:[٥]

أ- حجب النظام مؤقتًا

ب- تغريم الجهة المالكة أو المشغّلة

ت- سحب الترخيص

ث- تفعيل صندوق تأمين أو تعويض

وقد طُبّقت هذه الفكرة بشكل جزئي في قوانين الطائرات ذاتية القيادة، حيث يتحمّل النظام ذاته نتائج معينة دون تحديد فاعل بشري مباشر.

ثالثًا: التوصية بمراجعة التشريعات الوطنية

في ضوء ما سبق، يُوصى أن تبادر التشريعات العربية – ومنها القانون العراقي – إلى مراجعة النصوص ذات الصلة بالمسؤولية الجنائية، خصوصًا من حيث:

- تعريف الفاعل
- المسؤولية غير المباشرة
- التوسع في مساءلة الأشخاص المعنويين

---

(1) European Parliament, "Draft Report with recommendations to the Commission on Civil Law Rules on Robotics", 2020.

(2) Bryant Walker Smith, "Automated Driving and Product Liability"، Michigan State Law Review, 2021, p. 1.

(3) Matthias U. Schroeter, "Electronic Personhood and Criminal Responsibility: Challenges in Legal Theory"، German Law Journal, Vol. 22, 2021, p. 1450.

(٤) عبد الجليل السعيد، الذكاء الاصطناعي والمسؤولية الجنائية، مجلة القانون والتقنية، عدد خاص، ٢٠٢٢، ص٨١.

(٥) سامر الكعبي، الذكاء الاصطناعي والتشريع الجنائي: رؤية مستقبلية، مجلة كلية القانون – جامعة النهرين، ٢٠٢٣، ص١١٢.

- سنّ تشريع خاص بالذكاء الاصطناعي

تأسيسا على ما تقدم تُظهر الاتجاهات الحديثة أن العالم القانوني بدأ يبتعد تدريجيًا عن الحصر الحرفي لمفهوم الفاعل والمسؤولية، ويبحث عن نماذج مرنة تراعي تعقيد الواقع التكنولوجي، وإعادة بناء مفهوم المسؤولية الجنائية لا تعني تفكيكه، بل تطويره بما يسمح بمساءلة واقعية ومنضبطة للأفعال الناتجة عن أنظمة ذكية قد تتسبب بضرر بالغ، في غياب الفاعل البشري المباشر.

الخاتمة

أثبت هذا البحث، من خلال تحليل المفاهيم القانونية التقليدية ومقارنتها مع الواقع التقني المستجد، أن المنظومة الجنائية الكلاسيكية لم تعد قادرة، بصيغتها الحالية، على استيعاب التحديات التي تفرضها تطبيقات الذكاء الاصطناعي. فقد أصبحنا أمام واقع قانوني جديد، تُرتكب فيه أفعال ذات طابع جرمي من قبل كيانات غير بشرية – كالأنظمة الذكية – مما يُحدث فراغًا مفاهيميًا وتشريعيًا يهدد بمحدودية فاعلية الردع والعقاب في المنظومة الجنائية.

لقد تناول البحث بالتفصيل الأسس النظرية للمسؤولية الجنائية، كما تطرّق إلى إشكالية الفاعل غير البشري، ثم عرض أبرز الاتجاهات المقارنة في سبيل إعادة بناء مفهوم المسؤولية بما يستجيب للتطور التكنولوجي دون التفريط في المبادئ الجوهرية للقانون الجنائي، وعلى رأسها مبدأ الشرعية.

وعليه، انتهى البحث إلى جملة من النتائج والتوصيات التي تُشكّل أساسًا مقترحًا لتطوير الإطار القانوني في هذا المجال:

أولاً: النتائج

١. أن مفهوم المسؤولية الجنائية التقليدي يقوم على خصائص إنسانية (الإرادة، التمييز، الأهلية) لا تتوافر في الأنظمة الذكية.
٢. أن العديد من تطبيقات الذكاء الاصطناعي أصبحت قادرة على اتخاذ قرارات ضارة دون رقابة مباشرة من الإنسان.
٣. أن أغلب النظم القانونية – ومنها النظام القانوني العراقي والعربي – لا تتضمن حتى الآن قواعد صريحة لمعالجة مساءلة "الفاعل غير البشري."
٤. أن الفقه المقارن اتجه إلى تقديم مقاربات بديلة، منها: المسؤولية التشاركية، المسؤولية الاعتبارية للآلة، أو توسيع مسؤولية الإنسان المرتبط بالنظام.
٥. أن تأخر المعالجة التشريعية لهذا الموضوع قد يؤدي إلى قصور في العدالة الجنائية ومحدودية في حماية الحقوق.

ثانياً: التوصيات

١. الدعوة إلى إعداد قانون خاص بالذكاء الاصطناعي على المستوى الوطني، يتضمّن أحكامًا واضحة بشأن المسؤولية الجنائية عن الأفعال التي ترتكبها الأنظمة الذكية.
٢. ضرورة تبنّي نموذج "المسؤولية التشاركية"، بحيث يتم توزيع المسؤولية بين المطوّر، والمشغّل، والمستخدم، تبعًا لدرجة السيطرة والتقصير.
٣. التوسّع الحذر في مفهوم الفاعل الجنائي ليشمل – في حالات محددة – الكيانات الذكية التي تتمتع بدرجة عالية من الاستقلالية، على أن تُقرن بضمانات قانونية تمنع الانحراف.
٤. تشجيع البحث العلمي في القانون الجنائي الرقمي، ودعم البحوث الجامعية والمؤتمرات المتخصصة التي تُعالج هذه الإشكاليات المستجدة.
٥. الاستفادة من التجارب المقارنة في أوروبا والولايات المتحدة، مع ضرورة تكييفها وفقاً للخصوصية القانونية والدستورية في الدول العربية.

وفي الختام، فإن الذكاء الاصطناعي، على ما يحمله من منافع حضارية واقتصادية، يفرض على القانون الجنائي تحديات غير مسبوقة، لا يمكن مواجهتها بالجمود أو التردد. وإنّ مسؤوليتنا كمشرّعين وباحثين تقتضي التجديد في المفاهيم، والتحديث في التشريعات، بما يضمن التوازن بين مواكبة التطور، وحماية العدالة والأمن القانوني.

أولاً: المراجع باللغة العربية

١. أحمد فتحي سرور، الوسيط في قانون العقوبات – القسم العام، ط٢، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٢٠.
٢. محمود نجيب حسني، شرح قانون العقوبات – القسم العام، ط١٠، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٩.
٣. سامي يوسف الملا، أصول المسؤولية الجنائية، ط١، دار الثقافة، عمّان، ٢٠٢١.
٤. طارق المجذوب، "المسؤولية الجنائية للشخص المعنوي"، المجلة اللبنانية للعلوم القانونية، العدد ١٢، ٢٠١٨.
٥. ياسين الأسدي، "الأهلية الجنائية في التشريع العراقي"، مجلة كلية القانون – جامعة بغداد، ٢٠٢٠.
٦. أحمد عوض عبد الكريم، "الذكاء الاصطناعي والمسؤولية الجنائية"، المجلة الدولية للقانون والذكاء الصناعي، العدد ٢، ٢٠٢١.
٧. عبد الجليل السعيد، "الذكاء الاصطناعي والمسؤولية الجنائية"، مجلة القانون والتقنية، عدد خاص، ٢٠٢٢.
٨. سامر الكعبي، "الذكاء الاصطناعي والتشريع الجنائي: رؤية مستقبلية"، مجلة كلية القانون – جامعة النهرين، ٢٠٢٣.

ثانيًا: المراجع باللغة الأجنبية

1. A.P. Simester & G.R. Sullivan, Criminal Law: Theory and Doctrine, 7th ed., Hart Publishing, 2019.
2. Andrew Ashworth, Principles of Criminal Law, 9th ed., Oxford University Press, 2021.
3. John Kingston, “Artificial Intelligence and Legal Liability”, Artificial Intelligence and Law, Vol. 29, 2021, p. 203.
4. Khullar D., “Artificial Intelligence in Medicine — Applications and Legal Risks”, New England Journal of Medicine, Vol. 384, 2021, p. 263.
5. Jason Brown, “AI-Powered Cyberattacks: New Frontiers in Criminal Responsibility”, Cybersecurity Journal, Vol. 18, 2022, p. 92.

6. European Parliament, “Draft Report with Recommendations to the Commission on Civil Law Rules on Robotics”, 2020.
7. Bryant Walker Smith, “Automated Driving and Product Liability”, Michigan State Law Review, 2021, p. 1.
8. Matthias U. Schroeter, “Electronic Personhood and Criminal Responsibility: Challenges in Legal Theory”, German Law Journal, Vol. 22, 2021, p. 1450.
9. National Transportation Safety Board (NTSB), “Uber Crash Report”, 2019, available at: https://www.ntsb.gov/investigations